الصباح AL-SABAH

باعتباره الوثيقة الأساسية التي تحدد نظام الدولة وتنظم العلاقة بين السلطات الثلاث

الكويت أحيت اليوم الذكرى الـ 61 لإقرار الدستور

يمثل صدوره مرحلة فاصلة في تاريخ البلاد ومسيرتها الديمقراطية

يتألف من 183 مادة موزعة على خمسة أبواب أولها عن الدولة ونظام الحكم

الثاني عن المقومات الأساسية للمجتمع والثالث عن الحقوق والواجبات العامة

أجريت أول انتخابات برلمانية شاملة لاختيار أعضاء مجلس الأمة في يناير 1963

الشيخ عبدالله السالم يتسلم من عبداللطيف الغانم وحمود الخالد دستور الكويت 1962

أحيت الكويت أمس السبت الذكرى الحادية والستين لإقرار الدستور الكويتي الذي أعده المجلس التأسيسي باعتباره الوثيقة الأساسية التي تحدد نظام الدولة وتنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويستذكر الكويتيون بمشاعر غامرة من الاعتزاز والفخر هذه المناسبة الوطنية التي تحتفي بذلك السجل الخالد الذي أكد تمسكها بمسيرة الديمقراطية وشدد على حقوق المواطن المدنية ولاسيما حقه في التعبير والتمسك بثوابت العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وتستعيد ذاكرة الكويت يوم الحادي عشر من نوفمبر عام 1962 حينما صادق أمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه على دستور الكويت الذي شكل علامة فارقة في مسيرة البلاد وتاريخ الحياة السياسية فيها.

ويمثل صدور دستور 1962 مرحلة فاصلة في تاريخ الكويت ومسيرتها الديمقراطية إذ توج التجارب السياسية الديمقراطية والجهود التي بذلها أبناؤها لعقود لاسيما الوثيقة الدستورية عام 1938 التي مهدت لولادة دستور عام 1962 وهي الوثيقة المهمة والأبرز في تاريخ البلاد.

وسبق إقرار الدستور إصدار الشيخ عبدالله السالم الصباح في 26 أغسطس 1961 مرسوما أميريا يتعلق بالنظام الأساسي لفترة الانتقال وإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي الذي يهدف إلى وضع دستور دائم للبلاد.

وفي يناير عام 1962 ألقى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم كلمة في افتتاح المجلس التأسيسي قال فيها "بسم الله العلي القدير نفتتح أعمال المجلس التأسيسي الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أساس الحكم في المستقبل".

وانتخب أعضاء المجلس المرحوم عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي فيما انتخب المرحوم الدكتور أحمد الخطيب نائبا له.

وفي الجلسة السادسة من عمر المجلس التأسيسي تم تشكيل لجنة الدستور وضمت خمسة أعضاء هم المرحوم عبداللطيف الغانم رئيس المجلس التأسيسي والأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وكان حينها وزيرا للداخلية ورئيس لجنة إعداد مشروع الدستور والمرحوم حمود الزيد الخالد وزير العدل عضوا منتخبا والمرحوم يعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس وأمين سر اللجنة والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيسي.

وعرضت اللجنة المشروع النهائي للدستور على المجلس التأسيسي الذي أقره بإجماع أعضائه في جلسة عقدت في الثالث من نوفمبر 1962 ثم قدم المجلس مشروع الدستور إلى الشيخ عبدالله السالم الذي صادق عليه وأصدره في 11 نوفمبر 1962 وفق الصورة التي أقرها المجلس ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره.

ويتألف الدستور الكويتي من 183 مادة موزعة على خمسة أبواب أولها عن الدولة ونظام الحكم والثاني عن المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي والثالث عن الحقوق والواجبات العامة.

ويتطرق الباب الرابع إلى السلطات ويشتمل على خمسة فصول الأول عن الأحكام العامة والثاني عن رئيس الدولة والثالث عن السلطة التشريعية والرابع عن السلطة التنفيذية والخامس عن السلطة القضائية فيما احتوى الباب الخامس من الدستور على الأحكام العامة والمؤقتة.

وأجريت أول انتخابات برلمانية شاملة في الكويت بموجب أحكام الدستور الجديد لاختيار أعضاء مجلس الأمة في يناير 1963 وكانت إيذانا ببدء الممارسة السياسية تحت ظل أحكام الدستور الوليد.

ومرت المسيرة الديمقراطية في الكويت بالعديد من المحطات والأزمات السياسية وكان الدستور طوال هذه المسيرة الحصن المنيع في مواجهة الكثير من التحديات الداخلية والخارجية لاسيما كارثة الغزو العراقي الغاشم في أغسطس 1990 حين توحد الكويتيون في الداخل والخارج قيادة وشعبا تحت ظل الشرعية وراية القيادة الحكيمة.

وبعد تحرير البلاد من براثن الاحتلال العراقي عام 1991 صدر مرسوم أميري بتشكيل حكومة جديدة لإعادة الإعمار والبناء.

وفي أبريل من العام نفسه ألقى الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح كلمة قال فيها إن "الشورى والمشاركة الشعبية في أمور البلاد كانت طبيعة الحياة في بلدنا ولها طرق عدة إلا أن عودة الحياة النيابية هي ما اتفقنا عليه في المؤتمر الشعبي بجدة" وهو ما تحقق في أكتوبر 1992 حينما عادت الحياة النيابية مرة أخرى ليمارس مجلس الأمة مهامه التشريعية والرقابية.

وانتهج أمراء الكويت اللاحقون في كل المناسبات والخطابات نهج سلفهم الأمراء السابقين في تأكيد تمسكهم بالدستور وحرصهم على ترسيخه باعتباره يمثل العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب إضافة إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحسن استخدامها.

فقد أكد على ذلك أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه في كلمته بدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ3 لمجلس الأمة في 26 أكتوبر عام 2010 حين قال "لقد جاء دستورنا حاضنا لهذه الديمقراطية مبينا بأحكامه اختصاص كل سلطة وحدودها وصلاحياتها وكل تجاوز على هذه الأحكام هو تجاوز على الدستور نفسه وتعد لا يخدم المصلحة العامة ولا يحقق الغايات الوطنية المنشودة".

ولطالما أكد سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد في مناسبات عدة الحرص على التمسك بالدستور والقانون والحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها السياج الذي يحمي الكويت والكويتيين والحصن لمجابهة التحديات.

ففي كلمته في جلسة مجلس الأمة في الثلاثين من سبتمبر عام 2020 التي أدى فيها سموه اليمين الدستورية أميرا للبلاد قال سموه: "نؤكد اعتزازنا بدستورنا ونهجنا الديمقراطي ونفتخر بكويتنا دولة القانون والمؤسسات وحرصنا على تجسيد روح الأسرة الواحدة التي عرف بها مجتمعنا الكويتي والتزامنا بثوابتنا المبدئية الراسخة".

كما أكد على ذلك سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد في مناسبات عدة منها كلمته التي ألقاها في الجلسة الخاصة لمجلس الأمة لتزكية سموه في الثامن من أكتوبر عام 2020 حين قال إنه سيرفع شعار المشاركة الشعبية وسيعمل على إشاعة روح المحبة والتسامح ونبذ الفرقة ويسعى إلى رسم صورة مشرقة لمستقبل الكويت تحمل ديمقراطية الاستقرار وتغليب المصلحة الوطنية العليا في إطار الدستور ومنهجها العدالة ورائدها العيش الكريم.

ورغم التحديات والأزمات السياسية التي تشهدها البلاد فكان دستور 1962 والتمسك بأحكامه ملجأ لتجاوزها باعتباره المرجعية ووثيقة الحكم ومنهجا ديمقراطيا في ادارة البلاد.

تتمات

ممثل الأمير

بممارسة دوره في الإيقاف الفوري للعمليات العسكرية، ونزيف الدم المستمر، وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية العاجلة، ومنع التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني.

وأوضح سموه أن أولى خطوات إحلال السلام، تتمثل في حل القضية الفلسطينية "حلاً عادلاً وشاملاً".

وكان سمو ولي العهد قد استهل كلمته بقوله: يشرفني أن أنوب عن صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد أمير دولة الكويت "حفظه الله ورعاه"، وأن أنقل لكم جميعا تحيات سموه وتمنياته لكم بالتوفيق والسداد، لما فيه خير أمتينا العربية والإسلامية ونصرة القضايا المستحقة، لاسيما قضيتنا الجوهرية، قضية فلسطين الشقيقة. كما يطيب لي أن أتقدم لقيادة المملكة العربية السعودية وشعبها العزيز بالشكر والتقدير لما حظينا به من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، وعلى مبادرتكم لعقد هذا الاجتماع المهم الاستثنائي، الذي جمع العالمين العربي والإسلامي، والذي يبحث الظروف المأساوية التي يمر بها الأشقاء في فلسطين المحتلة، جراء الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين العزل، مما ينذر بتداعيات وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة والعالم أجمع.

أضاف سموه: ينعقد اجتماعنا هذا في الوقت الذي ما زال الأشقاء الفلسطينيون في قطاع غزة، يتعرضون لجرائم تفوق الوصف على أيادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قتل وتدمير، وفي صورة تؤكد ممارستها لعقاب جماعي لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال.. في مشهد يكشف لنا ازدواجية المعايير ومخالفة القيم والأعراف والمواثيق، ويتعارض مع القانون الإنساني الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة.

وقال ممثل صاحب السمو: لقد أكدت دولة الكويت مرارا وتكرارا على أن هذه المأساة نتيجة لعدم سعي المجتمع الدولي، لإيجاد حل عادل شامل نهائي لهذه القضية، داعيا سموه المجتمع الدولي – وخاصة مجلس الأمن – لممارسة دوره في الإيقاف الفوري للعمليات العسكرية ونزيف الدم المستمر وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق وضمان إيصال المساعدات الإغاثية العاجلة ومنع التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني مرحبين – في هذا الصدد – بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى هدنة إنسانية فورية في قطاع غزة والذي يعكس الإرادة الدولية وردة الفعل تجاه حجم الكارثة الإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

واختتم سموه كلمته بالقول: إن دولة الكويت تؤكد أن أولى خطوات إحلال السلام المستدام بالمنطقة، تتمثل في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا شاملا نهائيا، وفق القرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، مؤكدين أن القضية الفلسطينية ستبقى متصدرة قائمة أولويات سياسة دولة الكويت الخارجية، وأنها ستبقى على موقفها الثابت الراسخ المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل كافة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها "القدس الشرقية".

قمة الرياض

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في مؤتمر صحفي في ختام القمة: إن ما يحدث في غزة عقاب جماعي تمارسه إسرائيل، مشددا على أن الحرب في غزة يجب أن تتوقف، والسلام لن يتم إلا بالدولة الفلسطينية.

ودان البيان العدوان الإسرائيلي ومجازره الهمجية والوحشية في غزة، ودعا منظمة الأسلحة الكيماوية للتحقيق في استخدام إسرائيل أسلحة محرمة.

أعلن عن بدء تحرك دولي تقوده السعودية و 6 دول عربية وإسلامية لحل القضية الفلسطينية، ودعوة المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل بغزة.

كما رفض بيان قمة الرياض توصيف الحرب الانتقامية على غزة بالدفاع عن النفس أو تبريرها، وضرورة كسر الحصار على غزة وفرض إدخال المساعدات بشكل فوري.

وأشار إلى دعم مصر في مواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي على غزة وإسناد جهودها الإغاثية، ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار حاسم يلزم إسرائيل بوقف العدوان على غزة، ومطالبة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل.

وذكر البيان أن ازدواجية المعايير تقوض مصداقية الدول التي تضع إسرائيل فوق القانون الدولي، وأن تهجير سكان غزة إلى جنوب القطاع جريمة حرب وواقع بائس تفرضه إسرائيل.

وأكد الرفض التام لأي محاولة لتهجير سكان غزة أو الضفة بما في ذلك القدس.

واستضافت السعودية قمة عربية إسلامية بعد خمسة أسابيع من الحرب التي أعلنتها إسرائيل على قطاع غزة، فحاصرته وقصفته وسوّت ربعه بالأرض وخلفت أكثر من 11 ألف قتيل وعددا يتجاوز 27 ألف جريح، ومئيرة إحدى أقسى الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث.

وخلال القمة، شدد قادة الدول العربية والإسلامية على إدانة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة و"جرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللا إنسانية" بحق الشعب الفلسطيني في القطاع والضفة الغربية والقدس.

كما وصفوا نزوح ما يقرب من 1.5 مليون فلسطيني من شمال قطاع غزة إلى جنوبه بأنه "جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة".

وأبدى الزعماء المشاركون في القمة رفضهم الكامل لأي محاولات "للنقل الجبري الفردي أو الجماعي أو التهجير أو النفي أو الترحيل للشعب الفلسطيني، سواء داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، أو خارج أراضيه لأي وجهة أخرى أيا كانت".

أبودية

الاهالي والمستشفيات والمتضررين من جراء عدوان الاحتلال الاسرائيلي.

وأشاد أبودية بدور دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على مساهمتهم وجهودهم الكبيرة في انقاذ العديد من المصابين والجرحى وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

وأكد أهمية استمرار الجسر الجوي الاغاثي الكويتي الى قطاع غزة من اجل المساهمة في تخفيف المحنة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جراء استمرار العدوان الغاشم على القطاع.

«الهلال الأحمر»

قطاع غزة إن مجمع الشفاء الطبي بات خارج الخدمة بعد انقطاع الكهرباء عنه ونفاد الوقود بشكل كامل.

وذكر أن الجيش الإسرائيلي «يحاصر المستشفى بشكل كامل ويمارس عمليات قتل في محيطه»، مضيفا: «يُقتل الفلسطينيون أمام المستشفى أمام العالم ولا أحد يحرك ساكنا».

وأكدت «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أن مقاتليها يخوضون اشتباكات ضارية مع القوات الإسرائيلية في محيط مجمع الشفاء الطبي وحي النصر ومخيم الشاطئ، وأوقعوا إصابات مباشرة في صفوفها.

وعلى صعيد ردود الفعل الدولية، تجاه العدوان الصهيوني على غزة، تجمّع مئات الآلاف من المحتجين في وسط لندن، أمس السبت، في مسيرة مؤيدة للفلسطينيين هي الأضخم في بريطانيا منذ بدء الحرب على غزة، بينما أطلقت الشرطة عملية أمنية كبيرة تخللها توقيف 82 يمينياً خرجوا ضمن حشد مضاد، واشتبك بعضهم مع عناصر الشرطة في وقت سابق أمس. يأتي ذلك في وقت تحيي فيه بريطانيا ذكرى قدامى المحاربين.

وقالت الشرطة البريطانية إن نحو 300 ألف شخص شاركوا في التظاهرة، رفضاً للعدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة، لليوم الـ36، والذي تخللته مجازر إبادة وحشية استهدفت تجمعات النازحين والمستشفيات والأحياء السكنية المكتظة، وأسفرت عن أكثر من 11 ألف شهيد، معظمهم من النساء والأطفال، منذ السابع من أكتوبر الماضي.

ونُظمت التظاهرة بالتزامن مع احتفال بريطانيا بيوم الهدنة، وهو اليوم الذي انتهت فيه الحرب العالمية الأولى، تكريماً لذكرى قدامى المحاربين.

وعلى بعد 1.5 كيلومتر تقريبا من الموقع الذي ستنطلق منه المسيرة، اصطف حوالي ألف شخص في الشوارع لمشاهدة فعاليات يوم الهدنة عند النصب التذكاري للحرب. ووسط الحشد، ردد بعض المتظاهرين اليمينيين المعارضين للمسيرة المؤيدة للفلسطينيين هتافات من بينها "نريد استعادة بلدنا".

وأظهرت لقطات تلفزيونية اشتباكات صغيرة بين الشرطة ومتظاهرين يمينيين بالقرب من النصب التذكاري، اتهموا الشرطة بالتحيز للفلسطينيين. وأعلنت الشرطة أنها اعتقلت 82 شخصاً من المتظاهرين في المسيرة المضادة والذين حاولوا الوصول إلى مسيرة الاحتجاج الرئيسية.

وقالت شرطة العاصمة لندن إنها أوقفت عددا من مثيري الشغب، بحوزتهم سكاكين وعصيّ، وكانوا ينوون الاشتباك مع التظاهرات المؤيدة لفلسطين. أضافت أن رجال الشرطة واجهوا أعمال عنف غير مقبولة، بما في ذلك قيام هؤلاء الأشخاص بإلقاء المقذوفات والحواجز المعدنية، مشيرة إلى أنهم "كانوا عازمين فقط على مواجهة ضباط الشرطة".

وقال رئيس العمليات في شرطة لندن، لورانس تايلور، في وقت سابق، إن التظاهرة المضادة ستتضمن على الأرجح مشجعين لكرة القدم من مثيري الشغب، وإن "من المرجح" أن تستخدم الشرطة القوة في مرحلةٍ ما ضد "جيوب من المواجهات".

وذكرت وسائل إعلام بريطانية أن رئيس مجموعة "رابطة الدفاع الإنكليزية" اليمينية المتطرفة، تومي روبنسون، كان من المشاركين في التظاهرة المضادة.

وتأتي هذه التوترات بعد الجدل الذي أثارته تصريحات سابقة لوزيرة الداخلية البريطانية، سويلا برافرمان، انتقدت فيها الشرطة واتهمتها بالتساهل مع المسيرات المؤيدة لفلسطين. ووُصفت تصريحاتها هذه بالعنصرية.

وفي هذا السياق، انضم عمدة لندن صادق خان إلى الوزير الأول الاسكتلندي حمزة يوسف، في إلقاء اللوم على وزيرة الداخلية في اشتباكات المتظاهرين اليمينيين مع الشرطة اليوم. وقال خان إن "مشاهد الفوضى التي شهدناها من قبل اليمين المتطرف في النصب التذكاري هي نتيجة مباشرة لكلمات وزيرة الداخلية. لقد أصبحت مهمة الشرطة أكثر صعوبة".

و"المسيرة الوطنية من أجل فلسطين" هي الرابعة التي تُنظّم في العاصمة البريطانية منذ بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر، لكن قال وزراء إنه يجب إلغاؤها بسبب تزامنها مع يوم الهدنة.

وفي هذا السياق، وقّع 45 عالماً مسلماً في بريطانيا على بيان يدين دعم الحكومة البريطانية لإسرائيل، ويدعو الدول الإسلامية إلى إرسال جيوشها من أجل وقف الإبادة الجماعية في فلسطين. وانتقد العلماء المسلمون الحكومة البريطانية، وقالوا: "عارٌ على حكومة المحافظين الاستمرار في تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري لنظام الفصل العنصري في إسرائيل، الذي يستمر في ارتكاب مزيد من المجازر".

ويخرج مئات الآلاف في بريطانيا أسبوعياً منذ بدء الحرب، في تظاهرات في عدة مدن وبلدات بريطانية أبرزها لندن.

«الصحة»

مستوى جودتها.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي، أن هذه الخدمة الجديدة تعد إضافة نوعية لقسم الأطفال في المستشفى، الذي يقوم على تقديمها فريق طبي متخصص في العناية المركزة للأطفال وذلك على مدار الساعة.

ونقل البيان عن رئيس قسم الأطفال بالمستشفى الدكتورة وفاء العتيقي، قولها إن الوحدة استقبلت نحو 20 طفلا حتى الآن من أصحاب الحالات الحرجة التي تستدعي الدخول للعناية المركزة، وتشمل حالات تعاني من صعوبة بالتنفس مثل حساسية الربو والالتهابات الشديدة وبعض الأمراض الأخرى.

أضافت الدكتورة العتيقي أن العمل جار لرفع الطاقة الاستيعابية للوحدة، وذلك خلال المرحلة التشغيلية الثانية مشيدة بمستوى التجهيزات التي تضم أحدث الأجهزة والمعدات الطبية.

وأعربت عن كامل ثقتها بالفريق الطبي، من أطباء متخصصين وهيئة تمريضية وصيادلة وفنيين وسائر الزملاء من المهن الطبية المساعدة.

«الإطفاء»

العميد محمد إبراهيم في تصريح صحفي أمس، إنه لاحاجة إلى مراجعة أي من إدارات قطاع الوقاية، لاستخراج تراخيص لمخيمات الأفراد الربيعية ذات الاستقلال الخاص التي لا تزيد مساحة الخيمة الواحدة فيها على 100 متر مربع، وفقا لما تم إقراره بشأن الاشتراطات الخاصة بالمخيمات وذلك تسهيلا على المواطنين والمقيمين الراغبين في التخييم.

وأوضح الغريب أن قوة الإطفاء العام وضعت بعض الاشتراطات، منها أن تكون التمديدات الكهربائية غير مكشوفة بل ممددة حسب اشتراطات وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة كذلك عدم استخدام أي مصدر حراري داخل الخيمة أو بجوارها.

وذكر من بين الاشتراطات عدم استخدام أرضيات خشبية داخل الخيمة، مع ترك مسافة لا تقل عن ستة أمتار بين الخيام، ومسافة عشرة أمتار بين المولد الكهربائي والخيام، وأيضا مسافة عشرة أمتار بين المطبخ والخيام.

الفصائل

الفلسطينية في بيان، الهيئات الدولية بالحضور لمجمع الشفاء قبل لمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي من اقتحامه ومنعها من تزوير الحقائق.

بدورها، حذرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" من تداعيات تصعيد جيش الاحتلال لقصفه الهمجي في محيط مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة، للمرّة الخامسة خلال 24 ساعة.